

«سكسو بنك»: أسعار السلع تتراجع ليلمع نجم الذهب الأسواق متشائمة من اتفاق خفض الإنتاج النفطي



أدت الخسائر الكبيرة متتاليتين لحادث انخفاض حاد في «مؤشر بلومبيرغ للسلع»، ليقرب من أدنى مستوياته خلال عام كامل، وباستثناء المعادن الثمينة، شهد الأسبوع الماضي الكثير من الخسائر التي طالت جميع القطاعات، ولا سيما قطاعي الطاقة والسلع الخفيفة، وذلك بحسب رئيس استراتيجية السلع لدى «سكسو بنك» أولي هانسن.

ورغم مضي أسبوع واحد من اتفاق الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك على تمديد فترة خفض إنتاج النفط 9 أشهر إضافية، بقيت نظرة السوق سلبية تجاه مدى احتمالية نجاح هذه الاتفاقية في خفض المخزونات العالمية، إذ تسهم زيادة إنتاج النفط في كل من ليبيا ونيجيريا والولايات المتحدة (إلى جانب غيرها من المساهمين الأقل إنتاجاً)، في تأخير عملية خفض الإنتاج. من ناحية أخرى، سجلت المعادن الثمينة بعضاً من المكاسب القوية قبل أن تسهم النتائج السيئة لتقرير الوظائف الأميركية في ارتفاع أسعار الذهب والفضة، وثمة إمكانية كبيرة بأن يؤدي الاتجاه الهبوطي المتقطع على مدى الأعوام السابقة إلى تجديد الاهتمام بالصناديق التي تلتزم الحياض حالياً.

وتحول تركيز أسواق الذهب على المدى القصير نحو اجتماع لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة الذي سيعقد في 14 يونيو الجاري، والمتوقع له أن يفضي إلى رفع أسعار الفائدة مجدداً. وفي أعقاب البيانات الضعيفة التي أظهرها تقرير الوظائف الأميركية الصادر في 2 يونيو الجاري، فمن المرجح أن ترفع لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة أسعار الفائدة على نحو حذر، مثل خفض عدد مرات رفع أسعار الفائدة الأميركية مستقبلاً.

مؤشر بلومبيرغ للسلع يسجل أدنى مستوياته خلال عام



أسواق الذهب تنزلق نتائج اجتماع «الفيدرالية» منتصف يونيو الجاري

ولا يزال قطاع المعادن الصناعية متأثراً بمستويات الطلب المنخفضة وخاصة من الصين، حيث أدى تعثر نمو الائتمان المصرفي واعتماد السياسات النقدية الأكثر تشدداً إلى ارتفاع مستويات المخاوف، ويأتي ذلك مدعوماً بنتائج أداء التصنيع الصيني، والتي أظهرت حدوث انكماش للمرة الأولى منذ 11 شهراً. وقاد النيسك هذا الاتجاه الهبوطي للمعادن متراجعا إلى أدنى مستوياته خلال عام واحد، في حين سجلت العقود الآجلة لخام الحديد التي يتم تداولها في أدنى مستوى لها خلال 7 أشهر في أعقاب انهيار الأسعار بنسبة 40٪ منذ وصولها إلى ذروتها خلال شهر فبراير الماضي. وتراجع قطاع السلع الخفيفة متراجعا، حيث انخفضت أسعار السكر إلى أدنى مستوياتها على مدى 13 شهراً بما يفوق المكاسب التي حققتها أسعار الكاكاو والقهوة والبنج مجتمعاً. وجاء ذلك مدفوعاً بالبدائية القوية للرياح الموسمية في الهند وانخفاض قيمة الريال البرازيلي. من ناحية أخرى، حافظت أسعار المعادن الثمينة على بعض من مكاسبها القوية التي أحرزتها مؤخراً قبل أن تسهم النتائج السيئة لتقرير الوظائف الأميركية في تعافي القطاع.

رأي نفطي



د.عبد السميع بيهاني - خبير واستشاري نفطي

من يعرفل توازن سوق النفط؟

في محاولة لتحليل مستقبل أسعار النفط ومدى أثر العوامل الخارجية غير المرتبطة بكمية الإنتاج على هذه الأسعار نلاحظ ان الأسعار هبطت الى دون 50 دولارا بعد اقل من اسبوع اجتمع اوبك وقرارها بتمديد خفض إنتاج النفط بمقدار 1,8 مليون برميل يومي.

فما الذي حدث؟ ان المتتبع للعوامل الأساسية ذات الأثر المباشر لأسعار النفط يجدها معطلة او غير ذات اثر محسوس، فالدولار ينخفض خلال 6 اشهر من 103 الى 96 نقطة والمخزون الأميركي يهبط 24 مليون برميل من أبريل (من 535 الى 509 ملايين برميل) بالإضافة الى خفض أوبك 1,5 مليون برميل يومي فعلي ورغم ذلك لا نجد قفزات ملحوظة (معتاد عليها) في سعر برميل النفط.

لكن الملاحظة الإيجابية في منحى أسعار خام برنت وتكساس المتوسط تلاحظ خلال السنة (من مايو 2016) ان السقطات القاعية للنفط ترتفع قبل ان تقفز الى أعلاها فنجذ قاع سعري يستغرق شهر قبل ان يرتفع 6 الى 8 دولارات مرة أخرى. فنلاحظ ان بين قاع وآخر مدة تمتد الى شهرين ونحن حالياً في احد القيعان التي تمتد اسبوعاً آخر قبل ان يقفز الأسعار مرة أخرى.

السؤال الذي يطرح ان لم تكن العوامل الأساسية الحالية مؤثرة (نتيجة التخمة النفطية). فما هو المؤثر المباشر؟ أرى ان الإعلام الاقتصادي، المرتبط بسوق المضاربات، للنفط هو المؤثر المباشر في الفترة الحالية. فنجذ خلال السنة (مايو 2016) المؤسسات الاقتصادية تداولت الجانب النفطي بمبالغة في بعض المؤثرات، فبعد تضخيم مستقبل منتجي النفط الصخري نجد خروج شركات وتقليص النشاط الاستثماري لأخرى. تطرح المؤسسات الاقتصادية تحدي جديد وهو الغاز الصخري ومدى اهميته لمصدر طاقة بديل عن النفط الأحفوري، ثم تنتقل بعد فترة أخرى الى النفط التقليدي العميق وهبوط سعر برميله الى 50 دولارا في 2020!! رغم انه استثمار بطيء وحذر في استثماره وطويل الأمد في خليج المكسيك، ثم تضخيم خبر مشروع بيع 27 - 50٪ من المخزون الاستراتيجي الأميركي (880 مليون برميل - SPR) رغم انها عملية إجرائية فنية طبيعية وقرار البيع ليس آتيا بل على مدى 10 سنوات قادمة وتستوجب موافقات إجرائية - الكونغرس الأميركي، وضجة بيع اراض حكومية (بدل نظام الإيجار - Royalty) والتي منها محمية «الاسكا» لشركات النفط للاستكشاف فيها رغم انه مشروع طويل الأمد، وأخرها تضخيم خبر خروج الولايات المتحدة عن منظومة باريس للبيئة.

وكل هذه التطورات توحى بأن هناك فائضاً للنفط إضافياً قادماً خلال سنة يتحدى خفض الإنتاج لمنظمة أوبك. والغريب ان أغلب هذه التقارير تطرح مع نهاية الأسبوع، حيث هبوط الأسعار وتوقفها في الهابط الى ان تستوعب التقارير الى منتصف الأسبوع والذي ايضا له علاقة مع فتح أسواق آسيا الذي لنا رأي فيه عرضه مستقبلاً. في نهاية الأمر هو أسلوب مضاربي يعطي للمضارب في أسواق الأسهم فرصته للشراء والبيع فهو في صالح المضارب أكثر منه للمنتج.

لماذا يتفاعل سوق أسعار النفط آتياً مع تقارير مؤسسات الاقتصادية رغم هشاشتها فنياً؟ يمكن تصنيف تفاعل المضاربين في أسواق بيع النفط الى

ثلاثة أصناف: 1 - جهل المضارب بتفاصيل الأمور الفنية فيتخذ الموقع الآتي للبيع أو الشراء فمثلاً حين ينتشر خبر بيع جزء من المخزون الاستراتيجي الأميركي - الذي سابقاً يؤدي الى ارتفاع الأسعار حيث كان مؤشراً الى تقلبات جيوسياسية او نقص حاد في العرض - أما اليوم فبمعناها يعني إضافة جديدة للعرض ومن ثم تخمة ورغم ان عرض بيع المخزون الاستراتيجي يسبقه إجراءات قانونية والبيع على مدى عشر سنوات إلا ان المضارب يتخذ موقفاً آتياً الى ان يستوعب التفاصيل وقس على ذلك العوامل الأخرى.

2 - صنف مضارب البيع والشراء والتحوط يهتم كثيراً بأخبار وتفاصيل المؤسسات ولا يهتم بتفاصيلها فهو بين البيع والشراء وتساوده المؤسسات الاقتصادية بذلك في شعار «اشتر بالإشاعة وبع بالخبر» (buy the Rumor and sell the News) فتذبذب الأسعار من صالحه (volatility). 3 - صنف المضارب الجيوسياسي، يغلّب على أسلوب «أوبك»، المنتج، في التعامل مع السوق فتوتر العلاقات السياسية بين دول الأعضاء وغموض الهدف بين الأعضاء هو عامل ضعف لمشروع خفض الإنتاج. فنجذ الوزراء مختلفين في تصريحاتهم في أهداف المنظمة مما ينتج ثغرات في مشروع الاتفاق يؤدي الى بطء فعاليتها. فنرى من الوزراء من يتكلم مباشرة عن زيادة الأسعار وتوقيتها وآخر يتكلم عن توازن السوق وآخر عن تشجيع استثمار النفط وغيره عن تقليص تذبذب السوق!! هذا التفاوت في الأقوال قد يعكس اهتمام الدولة نتيجة ظروف اقتصادية معينة ولكنها لا تعكس بعد نظر للمنظمة ولا تساعد على عودة اتزان السوق الذي يجب ان يكون هو المعيار والأولوية في نهاية الأمر، فبها تعود الأساسيات وتخفف المفاجآت المتعبة.

تقييم تعامل أوبك مع تخمة المعروض

اعتمدت أوبك في تسويق منتج الخام على التحكم في الإنتاج والتصدير بالتركيز لآسيا وعلى رأسها الصين بالإضافة الى ذلك استثمرت في مخازن عملاقة فيها، مما قفز في مخزونها الاستراتيجي بين 2015 و2016 من 491 ألف برميل الى 102 مليون برميل (هذا يعني ان 15٪ من وارداتها كان للتخزين)، ويأتي بعد الصين دول التعاون الاقتصادي والتطوير (عدا خزانات الولايات المتحدة العملاقة) حيث تخزن 35-45٪ من واردات «أوبك» (التي ترجع إليها أوبك مخزون 5 سنوات التوازن!!). ورغم ان استراتيجية «أوبك» النفطية مع آسيا كجهة استثمارية هي استراتيجية ناجحة الى الآن ذلك لم يكف لجدوى التسويق ولم يسعفا كثيراً في توازن السوق.

الرسالة هي ان حقيقة الإعلام الاقتصادي من قبل مؤسسات ووكالات أسواق النفط هي المحرك الأساسي حالياً لحركة أسواق النفط وهي، في الوقت نفسه، عقبة في تحقيق عودة التوازن. و«أوبك» بتقصيها الإعلام الناجع لمواجهة تقارير المؤسسات الاقتصادية المبالغة بها والتي هي أقرب الى الإشاعة منها الى المعلومة.

«كي بي إم جي»: نمو أصول البنوك الخليجية.. قوي



قال تقرير صادر عن «كي بي إم جي» ان البنوك الخليجية حققت أداء جيداً على مدى الـ 12 شهراً الماضية بالنظر إلى عوامل الضغط على الهامش وزيادة الانخفاض في القيمة المحمل وارتفاع تكاليف التمويل، بينما انخفض صافي الربح بشكل عام عن العام السابق للمرة الأولى في السنوات الأخيرة، إلا أن نمو الأصول لا يزال قوياً عند 6,5٪ في المتوسط في أنحاء المنطقة، مضيفاً أن التوقعات العامة للقطاع المصرفي بدول الخليج إيجابية.

وفي معرض تعليقه، قال رئيس الخدمات المالية في «كي بي إم جي» بالكويت بافيش غاندي «في خضم عام حافل سياسياً على مستوى العالم، ظلت معظم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي كما هي خلال الـ 12 شهراً الماضية ويدل على ذلك الانخفاض في الأرباح، غير أنه مع التحديات تأتي الفرص ونحن نلمس بشكل متزايد سعي البنوك إلى خلق الكفاءة وإيجاد طرق مبتكرة للاستثمارية. وأضاف: ان تغيير المتطلبات التنظيمية العالمية كان له تأثير واضح على القطاع في دول الخليج مع استحداث عدد من التغييرات الإيجابية حتى تتوافق البنوك مع المتطلبات الجديدة، حيث تبلغ نسب كفاية رأس المال الآن أكثر من 18٪ في أنحاء المنطقة - أعلى من الحدود الدنيا المنصوص عليها في اتفاقية «بازل 3» مما يعكس فاعلية نشاط جميع رأس المال. وبالمثل، فإن متطلبات «بازل 3» هي السبب المحتمل لارتفاع نسب السيولة في معظم الدول، مما يدل على التقيد بالالتزام بالقواعد العالمية واسعة النطاق.

انخفاض مخزونات النفط الأميركي 4,6 ملايين برميل

أعلن معهد البترول الأميركي أن مخزونات النفط في الولايات المتحدة انخفضت 4,6 ملايين برميل خلال الأسبوع المنتهي في الثاني من يونيو، بينما توقع محللون انخفاضاً بنحو 3,5 ملايين برميل. وعلى النقيض، ارتفعت مخزونات البنزين 4,1 ملايين برميل خلال الأسبوع الماضي في حين ارتفعت مخزونات تواتج التكرير - التي تشمل وقود التدفئة والديزل - 1,8 مليون برميل.



بنك وربة
WARBA BANK
تميز بالحلول

إصرف اللي في الجيب.. يجيك الجيب

إستخدم بطاقات بنك وربة الائتمانية
لدخول السحب على تويوتا لاند كروز



مدة الحملة من 1 يونيو وحتى 31 أغسطس 2017
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني

182 5555 | warbabank.com
@warbabank warba_bank warbabank.kw

«سفن»: توقيع عقد الصيانة الشاملة لمعامل العطريات والأوليفينات لصالح «إيكويت»

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة والسفن (سفن) انها وقعت عقد مشروع الصيانة الشاملة لمعامل العطريات والأوليفينات بقيمة 1,33 مليون دينار لصالح شركة إيكويت للبترول وكيمويات.

وأضافت الشركة في بيان الى بورصة الكويت ان مدة العقد تبلغ نحو 7 أشهر، مشيراً الى انها تتوقع تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة التابعة لعام 2017.

وكانت شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة، التابعة للشركة، وقعت عقدا لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية نهاية مارس الماضي، بقيمة 1,09 مليون دينار.

يذكر أن شركة سفن حققت أرباحاً بقيمة 6,33 ملايين دينار خلال العام الماضي، مقابل ربح قيمته 4,66 ملايين دينار في عام 2015، بارتفاع نسبته 35,8٪، فيما حققت أرباح خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت 1,42 مليون دينار، مقارنة بأرباح الربع الأول من العام الماضي والبالغة نحو 1,85 مليون دينار.

وتتوقع الشركة أن تحقق إيرادات لعام 2017 تبلغ قيمتها 188 مليون دينار بنسبة أرباح تشغيلية تفوق المعدلات الحالية، فيما تقوم حالياً بتنفيذ مشاريع تبلغ قيمتها 297 مليون دينار.

تريليون دولار حجم التدفقات الرأسمالية للأسواق الناشئة

رويترز: قال معهد التمويل الدولي في تقرير إن التدفقات الرأسمالية من غير المقيمين إلى الأسواق الناشئة من المنتظر أن تصل إلى 970 مليار دولار هذا العام بزيادة قدرها 35٪ عن 2016.

وتأتي هذه التوقعات في أعقاب أداء قوي للأسواق الناشئة في الربع الأول من العام الذي شهد أقوى تدفقات المحافظ منذ 2014. وتوقعات المعهد مرتفعة بمقدار 290 مليار دولار عن تقديراتها قبل أربعة أشهر فقط والتي صدرت بعد وقت قصير من تولي دونالد ترامب منصبه كرئيس للولايات المتحدة عندما اعتبر المعهد إجراءات حماية أميركية محتملة كأكبر تهديد لنمو تدفقات المحافظ إلى الأسواق الناشئة.

ويتوقع المعهد أن التدفقات الرأسمالية من غير المقيمين إلى الأسواق الناشئة سترتفع بمقدار 252 مليار دولار هذا العام عن عام 2016.

وقال المعهد إنه من المتوقع أن ترتفع التدفقات الرأسمالية من غير المقيمين لتصل إلى أكثر من تريليون دولار في 2018 لتكون المرة الأولى التي تتخطى فيها ذلك المستوى منذ 2014. وكانت التدفقات الرأسمالية من غير المقيمين قد هبطت إلى أدنى مستوى في 12 عاماً في 2015. ويتوقع المعهد أن التدفقات الرأسمالية من المقيمين إلى خارج الأسواق الناشئة ستبلغ 892 مليار دولار هذا العام بانخفاض قدره 141 مليون دولار عن عام 2016 وأنها ستواصل التراجع في 2018.

وفي العام الماضي ارتفعت التدفقات من الصين وحدها، التي تتصدر اقتصادات الأسواق الناشئة في تدفقات رؤوس الأموال المغادرة للأسواق المحلية، إلى مستوى قياسي بلغ 725 مليار دولار.